

من المتوقع أن يسرع النمو العالمي من وتيرته ليصل إلى 3.2 في المائة هذا العام مقابل 2.4 في المائة عام 2013 ثم يرتفع أكثر إلى 3.4 في المائة و3.5 في المائة عامي 2015 و2016 على التوالي. وسيعكس قدرا كبيرا من هذا الارتفاع تسارع وتيرة النمو في البلدان المرتفعة الدخل، التي تبدو بعد سنوات من الضعف والركود التام أنها تخرج أخيرا من الأزمة المالية العالمية.

ومن بين الاقتصادات الثلاثة الرئيسية المرتفعة الدخل (الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان)، فإن الانتعاش هو الأقوى في الولايات المتحدة حيث سجل إجمالي الناتج المحلي نموا في عشرة أرباع متوالية حتى الآن. أما في منطقة اليورو، فقد تحول النمو إلى نسبة إيجابية في الربع الثاني من 2013. بيد أن النمو تراجع في الربع الثالث ويمكن توقع هذا التردد في الأرباع التالية قبل أن يكتسب الانتعاش قوة صلبة للاستمرار. وفي اليابان، أثارت دفعات ضخمة من الحوافز المالية والنقدية انتعاشا دوريا قويا، وإن كان استدامة هذا الوضع سيتطلب إصلاحات هيكلية. ومن المتوقع أن يرتفع النمو في الاقتصادات المرتفعة الدخل إلى 2.1 في المائة عام 2014 (من 1.3 في المائة عام 2013) ويرتفع 2.4 في المائة في كل من عامي 2015 و2016.

### النمو يزداد قوة في البلدان النامية...

رغم أن النمو في البلدان النامية عام 2013 كان ضعيفا نسبيا، حيث سجل 4.8 في المائة، فإنه يزداد ارتفاعا في الأشهر الأخيرة، وذلك لأسباب منها النمو القوي في البلدان المرتفعة الدخل، ولكن أيضا بسبب التعافي من الضعف العام في البلدان الضخمة المتوسطة الدخل مثل الهند والصين. بشكل عام، من المتوقع أن يسجل النمو في البلدان النامية 5.3 في المائة هذا العام و5.5 و5.7 في المائة عامي 2015 و2016 على التوالي. ورغم أن معدلات النمو هذه تقل حوالي 2.2 نقطة مئوية عما كانت عليه خلال فترة ما قبل الأزمة، فإن النمو الأقل قوة لا يمثل دافعا للقلق. فالنمو الأقوى بين عامي 2003 و2007 كان يعكس في معظمه ازدهارا دوريا غير مستدام. ويرجع نصف نقطة مئوية فقط في النمو الأكثر بطئا بين عامي 2013 و2016 إلى بطء النمو المتوقع في البلدان النامية.

وبدراسة الاتجاهات الإقليمية، فإن النمو سيكون مستقرا عند 7.2 في المائة هذا العام (7.1 في كل من عامي 2015 و2016). ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج في البلدان النامية في أوروبا وآسيا الوسطى ارتفاعا بطيئا من 3.4 في المائة عام 2013 إلى 3.5 في المائة هذا العام، ويرتفع تدريجيا إلى 3.8 في المائة عام 2016. ومن المتوقع أن يكون نمو إجمالي الناتج المحلي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أكثر تواضعا عند 2.8 في المائة هذا العام ليرتفع إلى 3.7 في المائة عام 2016. وسيبقى الإنتاج في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متراجعا بسبب الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. ورغم التوقعات بتسارع وتيرة النمو في المنطقة ليرتفع من 2.9 في المائة هذا العام إلى 3.6 في المائة عام 2016، فلن يكون هذا التسارع قويا بما

يكفي لخفض معدلات البطالة والطاقة الإنتاجية الفائضة. وسيزداد النشاط في جنوب آسيا سرعة بعد نموه المتواضع عام 2013 حين سجل 4.6 في المائة، ليرتفع 5.7 في المائة هذا العام و6.3 و6.7 في المائة عامي 2015 و2016. ومن المتوقع أن يرتفع أيضا النمو في أفريقيا جنوب الصحراء من حوالي 5.3 في المائة عام 2014 ثم إلى 5.5 في المائة عام 2016، يعززه في ذلك استمرار التدفقات الاستثمارية القوية.

### ... لكن التوقعات ستبقى حساسة لرد فعل السوق لإلغاء إجراءات التيسير الكمي

سيشهد العام الحالي بداية إلغاء إجراءات التيسير الكمي في الولايات المتحدة. والسيناريو الأكثر احتمالا هو أن يتخذ التراجع مسارا منتظما نسبيا وأن ترتفع أسعار الفائدة ببطء لتصل إلى 3.6 في المائة بحلول منتصف عام 2016. ومن المتوقع أن يكون أثر التشديد المنظم للأوضاع المالية متواضعا على النمو والاستثمار في البلدان النامية، حيث من المتوقع أن تتراجع تدفقات رؤوس الأموال على البلدان النامية من حوالي 4.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لهذه البلدان عام 2013 إلى 4.1 في المائة عام 2016، حيث سيستفيد المستثمرون من ارتفاع العائد في البلدان المرتفعة الدخل.

وكانت ردود فعل الأسواق حتى الآن للإعلان والأيام الأولى من التراجع ضعيفة. لكن إذا كان رد فعل الأسواق حادا مع تطور هذه العملية، فإن الأثر على البلدان النامية، وبخاصة المتوسطة الدخل منها والبلدان التي تعاني أوجه ضعف مالية، قد يصبح ملموسا بدرجة أكبر. وإذا رفعت الأسواق أسعار الفائدة الطويلة الأجل بسرعة أكبر فقد تثير عملية تعديل سريعة وغير منظمة للحوافز. وفي مثل هذا السيناريو، فقد تضعف التدفقات إلى البلدان النامية بحدّة، كما حدث في صيف عام 2013. وقد يتراجع إجمالي التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية ما بين 50 و80 في المائة لعدة أشهر ما يدفع إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتوسطة الدخل إلى الهبوط مقارنة بخط الأساس بما يصل إلى 1.2 في المائة.

وستواجه الاقتصادات، التي تعاني عجزا ضخما في حساب المعاملات الجارية أو التي تشهد زيادة كبيرة في الإقراض المصرفي خلال السنوات القليلة الماضية من انخفاض أسعار الفائدة، أكبر المخاطر في ظل هذا السيناريو.

### تدعيم التجارة سيوفر بيئة مواتية

في حين أن الأوضاع المالية ستكون غير مواتية للبلدان النامية، فإن تنامي الطلب في البلدان المرتفعة الدخل ستفعل أثرا معاكسا. ففي غضون السنوات العديدة الماضية، كانت التجارة العالمية ضعيفة، بسبب ضعف الطلب العام في البلدان المرتفعة الدخل، وبسبب التغيرات في تشكيل الطلب بعيد عن فئات الطلب الحساسة للواردات مثل الاستثمار نحو الإنفاق الحكومي الأقل خلقا للتجارة. ومع ارتفاع الطلب الاستثماري والاستهلاكي في البلدان المرتفعة الدخل، من المتوقع أن تتسارع وتيرة التجارة العالمية (وصادرات البلدان النامية) لترتفع إلى 4.6 في المائة هذا العام ثم ترتفع ثانية إلى 5.2 في المائة عام 2016.

وستستمر مساهمة القطاع الخارجي في الدخل والطلب بالبلدان النامية مقيدة بسبب ضعف أسعار السلع الأولية. وبين مستوياتها القياسية في أوائل عام 2011 والمستويات المتدنية مؤخرا في نوفمبر تشرين الثاني 2013 هبطت الأسعار الحقيقية للطاقة

والغذاء بنسبة 9 و13 في المائة على التوالي، في حين هبطت الأسعار الحقيقية للمعادن والفلزات بأكثر من 35 في المائة. ومن المتوقع استمرار هذه الضغوط على أسعار السلع الأولية نحو الهبوط، وذلك لأسباب يعكس بعضها المعروض الإضافي. وبشكل عام، فإن المخاطر السعرية مازالت تدفع أسواق السلع الأولية نحو الهبوط.

وتتباين توقعات البلدان النامية، حيث تمثل القيود على جانب المعروض تحديا مركزيا أمام السياسات في شرق آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء الصين) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ما يجعل النمو بشكل عام متوافقا مع إمكاناته. ومن المتوقع أن يبقى إجمالي الناتج المحلي في الصين مستقرا عام 2014 عند 7.7 في المائة ثم يهبط إلى 7.5 في المائة في العامين التاليين ما يعكس التخلص من الديون وتراجع الاعتماد على الاستثمارات التي تحفزها السياسات.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء، من المتوقع أن يرفع استمرار الاستثمار القوي في قطاع الموارد والبنية التحتية النمو على المدى المتوسط رغم التأثيرات السلبية على الدخل من انخفاض أسعار السلع الأولية. ومن المتوقع أن تستفيد البلدان النامية بأوروبا، والتي لها علاقات تجارية ومالية وثيقة مع منطقة اليورو، من الانتعاش في البلدان الأوروبية المرتفعة الدخل، وإن كان الضعف في روسيا (تصنف حاليا ضمن البلدان المرتفعة الدخل) يخلق حالة من عدم اليقين للبلدان النامية في آسيا الوسطى.

ويبدو أن النمو في جنوب آسيا سينتعش ومن المتوقع أن تتسارع وتيرته ببطء، وذلك لأسباب تعود في معظمها إلى قوة النمو في الهند والتفويض التدريجي للإصلاحات الهيكلية في أنحاء المنطقة. ومازالت التوقعات ضعيفة في منطقة الشرق الأوسط، في انعكاس لتواصل التوترات الاجتماعية والسياسية التي أضعفت أوجه القوة في الاقتصاد الكلي وتفاقم بسببها التحديات الهيكلية المستمرة منذ فترة ما قبل الربيع العربي.

### تحقيق التوازن وخفض الإنفاق والإصلاحات سيثبت أنها أصعب في التنفيذ من مجموعة الحوافز

تصدت البلدان النامية للأزمة المالية العالمية بمجموعة من الحوافز المالية والنقدية. لكن نطاق ردود الفعل هذه انكمش كثيرا نظرا لأن عجز القطاع العام وحساب المعاملات الجارية وصل إلى نحو 3 في المائة أو أكثر من ارتفاع إجمالي الناتج المحلي في معظم البلدان.

وفي ضوء المخاطر التي تواجهها البلدان النامية، فإن صانعي السياسة بحاجة إلى تدبير كيفية التصدي للتدهور الحاد في الأوضاع الخارجية. وستتباين إجراءات التصدي الملائمة من السياسات من بلد لآخر، لكنها قد تشمل تشديدا قويا في السياسة النقدية للحد من أوجه الضعف واجتذاب رؤوس الأموال، ما يسمح بالسيطرة على الإهلاك (خاصة في الاقتصادات التي لديها أنظمة صرف أجنبي مرنة وزيادة كبيرة في سعر الصرف)، والاستخدام الحذر لضوابط رأس المال والتنظيم الكلي المتحوط. وقد تحتاج هذه الإجراءات إلى استكمالها بإصلاحات في السياسات، من النوع الذي اعتمده المكسيك والصين. فعن طريق تحسين إمكانيات النمو الطويلة الأجل، يمكن لأجندة الإصلاح الموثوق فيها أن تقطع شوطا طويلا لتعزيز الاستثمار وثقة الأسواق مع احتمال بدء دورة من الاستثمارات القوية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الإنتاج على المدى المتوسط.

جدول 1.1 ملخص التوقعات العالمية  
(تغير النسب المئوية كل سنة، باستثناء نسب الفائدة وأسعار النفط)

2016f	2015f	2014f	2013e	2012	
					الظروف العالمية
5.1	5.1	4.6	3.1	2.4	(GNFS) حجم التجارة العالمية
					أسعار السلع الأساسية (بالدولار الأمريكي)
0.1	0.2-	2.6-	7.2-	8.6-	السلع غير النفطية
98.6	99.8	103.5	104.1	105.0	سعر النفط (بالدولار الأمريكي للبرميل الواحد) <sup>1</sup>
					تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى البلدان النامية (النسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
					البلدان النامية
4.2	4.3	4.3	4.7	5.1	صافي التدفقات الداخلة الخاصة والرسمية
4.1	4.2	4.2	4.6	5.0	صافي التدفقات الداخلة الخاصة (الأسهم + الدين)
3.7	3.9	4.0	4.4	4.7	شرق آسيا والمحيط الهادئ
6.3	6.2	6.0	6.6	7.8	أوروبا وآسيا الوسطى
4.9	5.1	5.0	5.3	5.7	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
1.7	1.6	1.1	1.5	2.1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
3.9	3.7	3.6	3.7	4.1	جنوب آسيا
4.1	4.2	4.3	5.3	4.8	أفريقيا جنوب الصحراء
					النمو الحقيقي للناتج الوطني الإجمالي <sup>2</sup>
<b>3.5</b>	<b>3.4</b>	<b>3.2</b>	<b>2.4</b>	<b>2.5</b>	العالم
4.0	3.9	3.7	2.9	2.9	بند مذكرة: العالم (أوزان تعادل القوة الشرائية) <sup>3</sup>
<b>2.4</b>	<b>2.4</b>	<b>2.2</b>	<b>1.3</b>	<b>1.5</b>	دخل مرتفع
1.5	1.4	1.1	0.4-	0.6-	منطقة اليورو
1.3	1.2	1.4	1.7	1.9	اليابان
3.0	2.9	2.8	1.8	2.7	الولايات المتحدة الأمريكية
<b>5.7</b>	<b>5.5</b>	<b>5.3</b>	<b>4.8</b>	<b>4.8</b>	البلدان النامية
7.1	7.1	7.2	7.2	7.4	شرق آسيا والمحيط الهادئ
3.8	3.7	3.5	3.4	2.0	أوروبا وآسيا الوسطى
3.7	3.2	2.9	2.5	2.6	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
3.6	3.3	2.8	0.1-	1.5	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
6.7	6.3	5.7	4.6	4.2	جنوب آسيا
5.5	5.4	5.3	4.7	3.5	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: البنك الدولي

ملاحظة: e = تقدير؛ f = توقع

1. متوسط دبي، وبرنت، وغرب تكساس الوسيط.

2. تم حساب معدلات النمو الإجمالي باستخدام أوزان الناتج المحلي الإجمالي بأسعار دولار 2010 الثابتة

3. تم حسابه باستخدام أوزان تعادل القوة الشرائية لسنة 2010